



شعبي العزيز،

عندما نتصرف لموضوع الشباب فإننا نستحضر تحديات الحاضر وآفاق المستقبل والحديث عن المستقبل يتطلب، فضلا عن التحلي بكل ما يلزم من النزاهة الفكرية لاستشرافه آفاقه، وضع الاستراتيجيات الكفيلة بإعداد شبابنا لغد أفضل.

لقد أولى الدستور الجديد للمملكة أهمية قصوى للديمقراطية التمثيلية والتشاركية بالنسبة لكافة المواطنين، ونص على إحداث مختلف آليات هذه المشاركة الفعالة في الحياة العامة للبلاد.

ومما لا شك فيه أن انخراط الشباب في هذا الخيار الاستراتيجي، يكل رهننا بمدى تأهيله وإعدادهم للمستقبل وهذا ما يحيلنا على المنظومة التربوية، وقدرتها على تكوين الأجيال الصاعدة، وإعدادها للاندماج الكامل في المسار التنموي الديمقراطي للمجتمع.

لذلك يتعين الانكباب الجاد على هذه المنظومة، التي نضعها في صدارة الأسبقيات الوطنية. هذه المنظومة التي تساءلنا اليوم، إذ لا ينبغي أن تضمن فقط حق الولوج العادل والمنصف، القائم على المساواة، إلى المدرسة والجامعة لجميع أبنائنا. وإنما يتعين أن تخولهم أيضا الحق في الاستفادة من تعليم موفور الجود والجاذبية، وملائم للحياة التي تنتصرهم.

كما يجب أن تهدف إلى تمكين الشباب من تطوير ملكاتهم، واستثمار طاقاتهم الإبداعية، وتنمية شخصيتهم للتموض بواجبات المواطنة، في مناخ من الكرامة وتكافؤ الفرص والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وذلك هو التحدي الأكبر الذي تشرحه الرؤية الراهنة.

ولبلوغ هذه الغاية، يجب علينا العمل على تفعيل ما تمت التوصية به خلال السنوات الأخيرة، وتجسيد ما توخاه الدستور الجديد بخصوص التعليم العصري والجيد.

وفي هذا الصدد، ينبغي إعادة النظر في مقاربتنا، وفي الصرق المتبعة في المدرسة، للانتقال من منسق تربوي يرتكز على المدرس وأدائه، مقتصر على تلقين المعارف للمتعلمين، إلى منسق آخر يقوم على تفاعل هؤلاء المتعلمين، وتنمية قدراتهم الذاتية، وإتاحة الفرص أمامهم في الإبداع والابتكار، فضلا عن تمكينهم من اكتساب المهارات، والتشبع بقواعد التعايش مع الآخرين، في التزام بقيم الحرية والمساواة، واحترام التنوع والاختلاف.

إن الأمر لا يتعلق إذن، في سياق الإصلاح المنشود، بتغيير البرامج، أو إضافة مواد أو حذف أخرى، وإنما المطلوب هو التغيير الذي يمس نسق التكوين وأهدافه. وذلك بإضفاء دلالات



جديدة على عمل المدرس لقيامه برسالته النبيلة، فضلا عن تحويل المدرسة من فضاء يعتمد المنطق القائم أساسا على شحن الذاكرة ومراكمة المعارف، إلى منطق يتوخى صقل الحس النقدي، وتفعيل الذكاء، للانخراط في مجتمع المعرفة والتواصل. وفي هذا الصدد، ندعو الحكومة للعمل في هذا الاتجاه، من خلال التركيز على ضرورة النهوض بالمدرسة العمومية، إلى جانب تأهيل التعليم الخاص، في إطار من التفاعل والتكامل.

وللنهوض بالقصاع التربوي والتعليمي، بما يقتضيه الأمر من شراكة ومسؤولية، فإنه يتعين الإسراع بتفعيل مقتضيات الدستور، بخصوص المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، في صيغته الجديدة، على أن تساهم هذه الهيئة في إنجاز هذا التحول الجوهرى والمصيرى، ليس بالنسبة لمستقبل الشباب فحسب، بل وللمستقبل المغربى، بلدا وأمة.

إننا نعلم الجهودات الجبارة التي تبذلها الأسر من أجل رعاية أفعالها وتعليمهم. ذلك أنه يتعين الحفاظ على هذا التضامن بين الأجيال. بيد أن قضايا الشباب لا تتعلق فقط بالمجال الخاص أو العائلى، أو بما هو مرتكز بالتربية والتكوين والتعليم وإنما هي قضية المجتمع برمتها لايجاد الحلول لكل المشكلات التي تواجه الشباب.

شعبي العزيز،

إن شبابنا يتطلع إلى إيجاد الظروف المثلى التي تساعد على تحقيق الذات، وتحمل المسؤولية، ويحذوه الكموم المشروع إلى تحقيق اندماج أفضل على الصعيدين الاجتماعى والمهنى، ولا سيما عبر خلق آفاق أوسع لفرص الشغل.

وبموازاة ذلك، يتعين توفير الظروف الملائمة للولوج إلى السكن والصحة، ومختلف خدمات القرب، من مرافق رياضية، وفضاءات ترفيهية، وهياكل تساعد على الاندماج، ومراكز تكنولوجيا المعلومات والاتصال. وإذا كان شبابنا يتطلع بكل مشروعية إلى القيام بدوره الهام فى الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فإنه يرغب كذلك فى الانخراط فى مجالات الإبداع الثقافى والفنى، الذى تكفل فضاءاته غير متكافئة، بين مختلف المناطق المغربية.

فالثقافة تعد اليوم رافعة أساسية للإبداع والابتكار، وتغذية الروح، وإبراز الشخصية الوطنية، وبالتالي هي المحرك لدينامية مجتمعنا، الذى بقدر ما يعتز بتعددية روافده، وبرصيده الحضارى العريق، فإنه يكمل متمسكا بتنوع خصوصياته وبنفطاحه على العالم.

ومما لا شك فيه أن المغربى بذل جهودات كبيرة فى كل هذه المجالات، وذلك لتمكين الشباب من ولوج مختلف الخدمات، التى يحق لهم الحصول عليها، التى تساعدهم



على تطوير كفاءاتهم، والاعتماد على مؤهلاتهم، والمشاركة بفعالية في تنمية بلدهم، كما تم في هذا الإطار رصد موارد مالية ضخمة، وإطلاق عدد هائل من المبادرات والبرامج. وهو ما مكن من الحصول على نتائج ملموسة، جديرة بالتقديرين بيد أن ما تحقق لا يرقى إلى مستوى لطموحات الشباب وانتكهاراته. فما تزال الصعوبات قائمة أمام تحقيق اندماجه المرغوب فيه. كما أن هناك عددا كبيرا من الشباب، من مختلف الأوساط، ما زالوا يعانون من بعض الإكراهات، التي تؤثر على معيشتهم اليومي، وعلى آفاقهم المستقبلية. لذلك فإنه من غير المقبول اعتبار الشباب عبئا على المجتمع، وإنما يجب التعامل معه كحافزة فاعلة في تنميته. وهو ما يقتضي بلورة استراتيجية شاملة، من شأنها وضع حد لتشتت الخدمات القطاعية المقدمة للشباب، وذلك باعتماد سياسة تجمع، بشكل متناغم ومنسجم، مختلف هذه الخدمات.

وفي هذا الصدد، يتعين على المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعي، المنصوص عليه في الدستور الجديد، أن يساهم، بعد إنشائه، في وضع المحاور الاستراتيجية، وبمشاركة هؤلاء الشباب، لاعتماد سياسة تأخذ بعين الاعتبار تجسيد المواطنة الكاملة للشباب.

شعبي العزيز

لا يمكن التصرف إلى قضايا الشباب المغربي بدون استحضار أحد مكوناته، ألا وهم مواهنا الشباب من أبناء جاليتنا المقيمة بالخارج. فتعلقهم الشديد ببلادهم يجسد مدى تجاوبهم مع التوجهات التي حددناها، والأوراش التنموية التي أخلقناها.

إنكم تعلمون أننا عندما نقدم على إصلاحات مهيكلة وعميقة، فإننا نضع دائما مواهنا المقيمين في الخارج، في صلب انشغالنا ومخاضاتنا المستقبلية. وهو ما تحقق بإنجازنا لإصلاح مدونة الأسرة وقانون الجنسية، بكل ما يحملانه من رمزية عالية، وإقدامنا على مراجعة الدستور الذي يتضمن مقتضيات غير مسبوقة، تخص حقوق المغاربة المقيمين في الخارج، الذين أتوجه إليهم بالخطاب بهذه المناسبة، لأقول لهم : إنكم لم تبخلوا بدوركم بأي جهد، من أجل الحفاظ على أواصر انتمائكم، وما فتتم تضعون المغرب في صلب انشغالكم اليومية، مدافعين عن قضاياها الوطنية، مساهمين في تنميته، حريصين على تطوير العلاقات بينه وبين بلدان إقامتكم، متشبثين بالتفاعل الثقافي مع القيم الكونية، لمناهضة الصور النمطية والأحكام المسبقة ضد الإسلام والمسلمين.

إن هذه العلاقة المتميزة ليست وليدة الصدفة، بل إنها علاقة رسختها سنوات طويلة من الجهود والتضحيات المتبادلة.



لذا، فإننا سنستمر على نهجنا في الحفاظ على هويتكم، وتوفير الحماية لحقوقكم ومصالحكم، خاصة في نهل الأزمة الاقتصادية الحالية بأوروبا. وعلاوة على ذلك، فإننا سنحرص على التفعيل الكامل لمقتضيات الدستور، التي تكفل لكم المشاركة، على أوسع نطاق ممكن، في بناء مغرب المستقبل، والتي سوف تخول لكم، بكل تأكيد، الحضور الفاعل في الهيئات المسيرة لمؤسسات جديدة.

كما سنسهر باستمرار، على دعم جهودكم، من أجل الاندماج في المجتمعات، التي تستقرون بها، وذلك بالعمل مع سلطات بلدان الاستقبال، على تفعيل حق الأجنبي في التصويت في الانتخابات المحلية، على أساس مبدأ المعاملة بالمثل
شعبي العزيز

إننا ونحن نخلد، بكل ثقة واعتزاز، هذه المناسبات الوصنية المجيدة، نسأل الله تعالى أن يمحى شآبيب الرحمة والغفران، على أرواح شهداء ثورة الملك والشعب، وأن يجزي خير الجزاء، بكل التحريز، جدنا المقدس جلالة الملك محمد الخامس، ورفيقه في الكفاح، والدنا المنعم، جلالة الملك الحسن الثاني، أكرم الله مثواهما، كما ندعوه عز وجل أن يمدنا بتوقيفه وعونه، في مواصلة الملحمة الخالدة والمتجددة لثورة الملك والشعب، من أجل توحيد صرح مغرب كامل الوحدة والسيادة، يوفر المواطنة الكريمة لجميع أبنائه، ويحقق التنمية الشاملة لكل جهاته، في نهل التضامن والعدالة والإنصاف.

شعبي العزيز

على إثر المصاب الأليم، الذي حل بأسرتنا الملكية، بوفاة المشمولة بعفو الله ورضاه، عمتنا الجليلة، صاحبة السمو الملكي الأميرة للا أمينة، التي لبت داعي ربها، في هذه الأيام المباركة، فقد قررنا إلغاء كل مراسم الاحتفال بعيد ميلادنا، اعتباراً للمكانة الأثيرة التي كانت تحظى بها لدينا جميعاً، وللرمزية التي تجسدها في ضميرك لاقترا ن ميلادها بمنفى جدنا المقدس جلالة الملك محمد الخامس، نور الله ضريحه، وهو يخوض ثورة الملك والشعب.
وإننا ندعو الله تعالى، بمناسبة عيد الفطر السعيد، أن يتقبل صيامنا وقيامنا، معربين لك شعبي العزيز، عن خالص التهاني والتبريكات. وكل عام وأنت بخير والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته".